

مجلس نواب الشعب على وشك استكمال دوره في ارساء اللامركزية: مجلة الجماعات المحلية تعرض على الجلسة العامة بداية من 21 مارس 2018

داخل الهيئات المنتخبة أو من خلال إتاحة الفرصة له للمشاركة في القرارات التي تتخذها الجماعات المحلية. لقد اتخذت المجلة خيارات اقتصادية مهمة تقوم على توجّه الاقتصاد التضامني الاجتماعي.

وقد انحصرت النقاشات في الفترة الأخيرة حول مسألة تفرغ رئيس البلدية وحلول الوالي محل الجماعات المحلية ومسألة الإستفتاء ونتوقع أنها ستثار مجدداً في الجلسة العامة.

السيد محمد الناصر جبرية

رئيس لجنة تنظيم الادارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

في نسق اجتماعات ماراطوني، استكملت لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح مناقشة مشروع القانون الأساسي المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية والمصادقة على أحكامه، ليحال إلى انظار الجلسة العامة التي ستعكف على مناقشته والتصويت على فصوله الـ 392 قرابة اسبوعين إنطلاقاً من 21 مارس الجاري.

ويذكر أن اللجنة قد تعهّدت بمشروع القانون في 24 ماي بعد أن أحيل إليها يوم 23 ماي 2017 وعادت لمواصلة عقد اجتماعاتها بشأنه في 18 سبتمبر 2017 أي خلال العطلة البرلمانية، وقد أشرف السيد رئيس المجلس على افتتاح الجلسة.

53• جلسة عمل صلب اللجنة.

193• ساعة عمل على الأقل.

23• منظمة وجمعية تمّ الاستماع اليها وتلقّي ملاحظاتها.

253• فصلاً تمّ تعديله من جملة 392 فصلاً.

"انطلقت اللجنة في دراسة مفهوم اللامركزية منذ بداية الدورة البرلمانية الفارطة أي قبل ورود مشروع القانون المتعلق بمجلة الجماعات المحلية عليها، وذلك في اطار دورات تكوينية شارك فيها الأعضاء الى جانب الفريق الذي قام بصياغة مشروع القانون صلب وزارة الشؤون المحلية وبالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني التي تشغل على اللامركزية، وقد تناولت الدورات التكوينية كل أبواب المجلة.

اطلعنا على التجارب المقارنة من خلال زيارتنا لبعض البلدان التي تتوخى نظام اللامركزية على غرار الأردن والدنمارك والسويد، واكتشفنا أن المحرك الأساسي لهذه التجربة هو المواطن وجمعيات المجتمع المدني. لقد ارتكزت منهجية عمل اللجنة منذ البداية على المقاربة التشاركية حيث كانت جلسات الاستماع مفتوحة وشملت 13 جمعية ومنظمة وقد فتحت اللجنة باب الإستماع مباشرة اثر ورود مشروع القانون قبل حتى الإستماع إلى جهة المبادرة. كما دعت اللجنة مباشرة بعد الإنتهاء من جلسات الإستماع منظمات وجمعيات المجتمع المدني المعنية بهذا المجال إلى تقديم مقترحاتها كتابياً حول فصول المجلة. وقد تلقينا تقارير وملاحظات 10 جمعيات ومنظمات.

وقد مكن المنحى التشاركي الذي اتبعته اللجنة من الإطلاع على أوجه تقبل الفصول من قبل مختلف الأطراف ومن صياغة الفصول بالطريقة الأسلم وتوفير الضمانة لنجاح التجربة ككل.

وقد واصلنا في هذا التمشي حتى نهاية دراستنا للمجلة وأبقينا على المجال مفتوح لتلقي المقترحات، كما كانت الجلسات مفتوحة ومنقولة عبر البث المباشر الذي يؤمّنه المجلس عبر شبكة اليوتيوب ما جعل التفاعلات تصلنا بشكل حيوي.

لقد كانت الغاية الأسمى لأعضاء اللجنة خلال دراستهم للمجلة انجاح تجربة اللامركزية والعمل على بلوغ هدفين رئيسيين هما تجذير المسار الديمقراطي وتحقيق التنمية، وقد عملت اللجنة في ضل تحديين إثنيين يتعلق الأول بحجم المجلة وضخامة المسؤولية الموكولة إلينا باعتبار أننا بصدد إرساء تجربة جديدة والتحدي الثاني هو تاريخ الإنتخابات، وهو ما إنعكس على نسق عمل اللجنة حيث اشتغلنا في حصص صباحية ومسائية وليلية للإنتهاء من العمل في أجل معقول.

ان نص مجلة الجماعات المحلية الذي خلصت اليه اللجنة هو نص شامل وجامع لكل النصوص القانونية التي تنظم السلطة المحلية، اذ أنه يستوعب جميع النصوص القانونية التي تهم البلديات والجهات والأقاليم.

أن المجلة تميّزت بضمان مشاركة أوسع للمواطن سواء عبر التواجد



أولويات المجلس

في الدور التشريعي

- مشروع قانون يتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام.
- مشروع قانون أساسي يتعلّق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة.
- مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل.
- مشروع قانون أساسي يتعلق بهيئة الاتصال السمعي البصري.
- مشروع قانون أساسي يتعلق بالقانون الأساسي للمينزانية.
- مشروع قانون أساسي يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

في الدور الانتخابي

- انتخاب 4 أعضاء في المحكمة الدستورية
- عملاً بمقتضيات الفصل 118 من الدستور،
- دراسة ملفات الترشح لعضوية هيئة الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد



مواعيد هامة

- 24 مارس** جلسة عامة مخصصة للتصويت على قرار التمديد في عمل هيئة الحقيقة والكرامة بقاعدة الأغلبية المطلقة
- 23 مارس** جلسة حوار مع الحكومة حول الوضع العام بالبلاد.
- 15 و 16 مارس** زيارة ميدانية تؤديها لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والخدمات ذات الصلة الى ولايات الكاف وسليانة وجندوبة وباجة.

مجلس نواب الشعب في أرقام

38 سؤال كتابي من النواب أحالها مكتب المجلس الى الحكومة بتاريخ 10 فيفري 2018.

03 من أعضاء الحكومة تم الاستماع اليهم على مستوى اللجان

04 مشاريع قوانين صادقت عليها اللجان.

02 مشاريع قوانين أحالها مكتب المجلس الى اللجان.

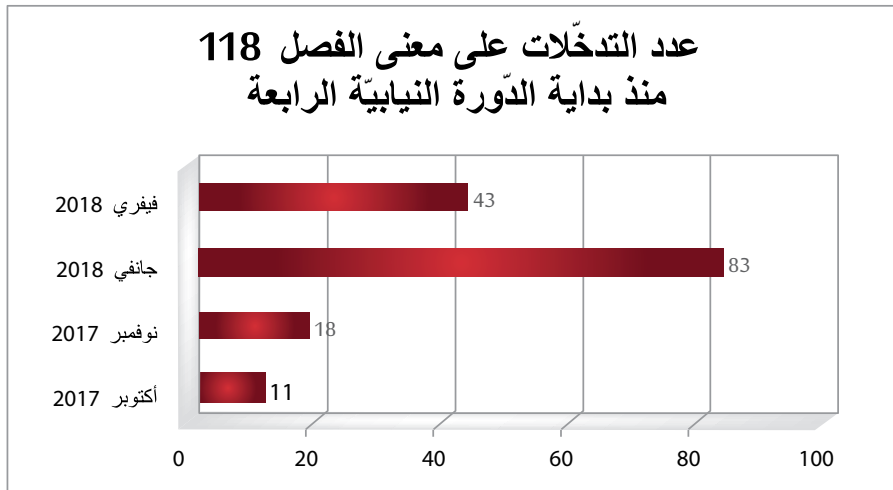
ملاحم العمل البرلماني منذ بداية الدورة النيابية الرابعة:

بين وظيفة التشريع ومهمة الرقابة

الفصل من النظام الداخلي 118:

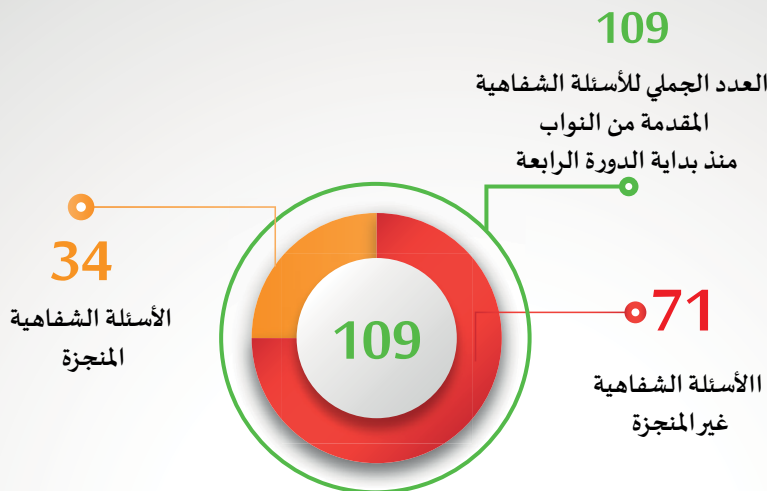
إذا رغب أحد النواب التحدث في أمر هام ومستعجل، فعليه أن يقدم ذلك في صيغة مكتوبة تبين موضوع الطلب، وعلى الرئيس أن يأذن له بالكلام في آخر الجلسة.

وتتجسّم ملاحم أعمال المجلس منذ بداية الدورة الرابعة في الاحصائيات التالية:

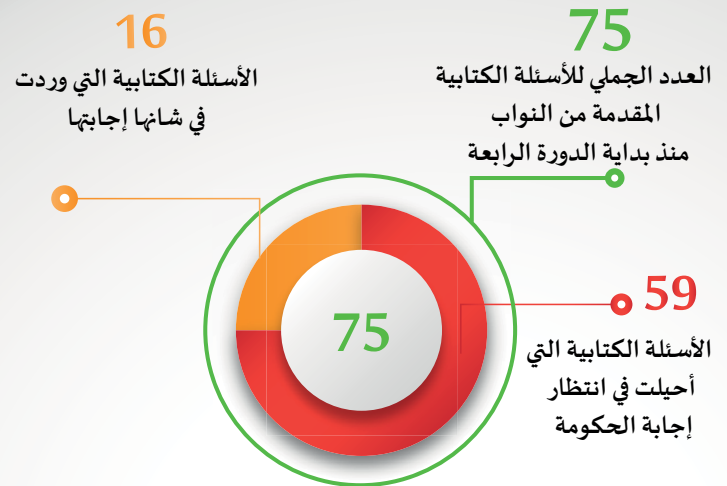


واصل مجلس نواب الشعب خلال الدورة النيابية الرابعة مهامه التشريعية بالتوازي مع وظائفه الرقابية والتمثيلية متجسدة في الآليات المختلفة التي أقرها نظامه الداخلي. فلئن يحرص مجلس نواب الشعب على معاضدة جهود الحكومة في رسم السياسات وتطبيقها عبر سنّ القوانين والمصادقة عليها، فهو يمارس كلّ صلاحيّاته في مراقبة العمل الحكومي عبر آليات الرقابة المتاحة على غرار الأسئلة الكتابية والشفاهية، كما يتيح المجلس لأعضائه الوقوف على مشاغل المواطن وإبلاغ صوته عبر الآلية التي نصّ عليها الفصل 118 من النظام الداخلي.

الأسئلة الشفاهية منذ بداية الدورة الرابعة



الأسئلة الكتابية منذ بداية الدورة الرابعة



نشاط اللجان

لجنة التشريع العام

اجتمعت اللجنة يومي 20 و 21 فيفري 2018 وذلك للنظر في منهجية عمل اللجنة وضبط برنامجها للفترة المقبلة، وقد تمّ الاتفاق على إعطاء الأولوية لمناقشة مشروع القانون عدد 89 / 2017 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام. وقد شرعت اثر ذلك في مناقشة فصول مشروع القانون.

كما تمّ ضبط قائمة الخبراء في القانون الدستوري الذين يقترح الاستماع إليهم بخصوص التقرير الخاص بقرار الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين بخصوص الطعن في بعض الأحكام من مشروع القانون الأساسي عدد 30 / 2016 المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة.



لجنة المالية والتخطيط والتنمية

للمساهمة في تمويل مشروع الطريق السيارة تونس - جلمة ، ويتعلق الثاني بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 27 جويلية 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية و الصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع السكن الاجتماعي "المرحلة الثانية"، وذلك اثر الاستماع إلى وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

برشلونة. وواصلت اللجنة في جلسة يوم 21 فيفري النظر في مشروع القانون الأساسي للميزانية (عدد 71 / 2015). هذا ووافقت اللجنة خلال جلسة يوم 22 فيفري على مشروع قانونين يتعلق الأول بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 11 جويلية 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

وافقت اللجنة يوم 20 فيفري 2018 على مشروع قانونين يتعلق الأول بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 27 جويلية 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع "إنشاء وتجهيز مستشفىين صنف ب بمدينة الجم وسيببة" ويتعلق الثاني بالموافقة على اتفاقية القرض مبرمة بتاريخ 16 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع "بناء وتجهيز أربعة مستشفيات جهوية من الصنف ب"، وإثر التداول والنقاش بشأنهما. كما واصلت اللجنة مناقشة مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة في 7 أفريل 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل مشروع تهيئة الجذع المركزي للمetro ومحطة الترابط بساحة



لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

في إطار مناقشة مشروع قانون هيئة حقوق الإنسان، عقدت اللجنة جلسة يوم 21 فيفري 2018 خصصتها للتداول بخصوص القسم الثاني من مشروع القانون المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وتطويرها. وقد ارتأت اللجنة الحاجة إلى الاستئناس بالتجارب المقارنة عدد من الفصول.



لجنة الشباب والشؤون الثقافية والترية والبحث العلمي

عقدت اللجنة يوم 21 فيفري 2018 جلسة تم خلالها التصويت على التعهد بمقترح القانون المتعلق بترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها مع اعتباره غير ذي أولوية في المرحلة الراهنة، باعتبار أن اللجنة منكبة على دراسة مشروع القانون المتعلق بالفنان والمهن الفنية الذي وردت بخصوصه مراسلة لإعطائه الأولوية المطلقة.



لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

استمعت اللجنة يوم 21 فيفري 2018 إلى السيد بلعيد أولاد عبد الله الأستاذ الجامعي والخبير في مجال الاقتصاد التضامني حول مشروع قانون أساسي يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل، وقدم الخبير جملة من الملاحظات الشكلية والجزهرية حول هذا المشروع. من جهتهم، أكد أعضاء اللجنة ضرورة تشريك كافة الأطراف المعنية في المجال عند إعداد النصوص الترتيبية المتعلقة بهذا المشروع. كما أبرزوا ضرورة إعطاء الأولوية لمقاومة الفقر للتمكين الاقتصادي عبر إحداث مشاريع تنموية صغرى وتشجيع التعويل على الذات والمبادرات الفردية.



لجنة الصناعة والطاقة والثروات

الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

عقدت اللجنة سلسلة من الاستماعات يومي 16 و20 فيفري 2018 حول مشروع قانون يتعلق بالبنيات المتداعية للسقوط. وقد استهلها بالاستماع إلى كاتب الدولة للشؤون المحلية والبيئة الذي شدد على أهمية مشروع القانون نظرا للوضعية الحالية للبنات المتداعية للسقوط التي تستوجب إيجاد إطار تشريعي أفضل لمعالجتها واستحداث المالكين على صيانة عقاراتهم. وخصّصت الجلسة الثانية للاستماع إلى كل من المدير العام للمعهد الوطني للتراث وممثلين عن جمعيات صيانة المدن (تونس-بنزرت - المهدية)، وعن جمعية "تراث 20/19". هذا وواصلت اللجنة النظر في مقترح قانون عدد 28 / 2017 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات، حيث تم الاتفاق على تكوين فريق عمل يقوم بإعداد مقارنة بين الفصول الأصلية لمقترح القانون والمقترحات المقدمة.



لجنة تنظيم الإدارة والشؤون الحاملة للسلاح

استكملت اللجنة خلال اجتماعاتها أيام 16 و20 و21 و22 فيفري 2018 النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 48 / 2017 المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية، حيث تم الرجوع إلى الفصول الخلافية والحسم فيها بالظافة إلى التصويت على عدد من الفصول الاضافية، 6 مقترحة من طرف جهة المبادرة و7 من طرف أعضاء اللجنة.

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

عقدت اللجنة جلسة يوم 19 فيفري 2018 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن دائرة المحاسبات حول برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى وبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في ضوء تقرير المهمة الرقابية في الغرض والمضمّنة بالتقرير السنوي الثلاثون لدائرة المحاسبات. وقدّم ممثلو الدائرة عرضاً أكدوا من خلاله أنّ الهدف من القيام بهذه المهمة الرقابية يتمثل أساساً في التثبّت من مدى إحكام تسيير البرنامجين وفق الأطر القانونية والترتيبية ومدى تحقيقهما للأهداف المرسومة.

لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

في إطار ممارستها لدورها الرقابي على الهيئات الدستورية، اجتمعت اللجنة يوم 20 فيفري 2018 للنظر والمصادقة على مشروع تقريرها المتعلق بمناقشة التقرير المالي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات لسنة 2014، مع تأجيل النظر في مشروع تقرير اللجنة بخصوص النشاط السنوي للهيئة لسنة 2016.

الزيارات الميدانية

أدى أعضاء اللجنة الخاصة للأمن والدفاع زيارة إلى ميناء رادس للإطلاع على الجوانب الأمنية والديوانية عقدوا خلالها جلسة عمل بمقر ديوان البحرية التجارية والموانئ، بحضور مستشار وزير النقل المكلف بالأمن.

19 فيفري 2018 :

أدى أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية زيارة ميدانية إلى ولاية سيدي بوزيد للإطلاع على الوضع الصحي والاجتماعي بالجهة. وتنقل أعضاء اللجنة إلى مركز الرعاية الاجتماعية للأطفال والمستشفى الجهوي بسيدي بوزيد.

22 فيفري 2018 :

أدى أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية زيارة ميدانية إلى ولاية القيروان في إطار تفقد بعض المؤسسات الصحية والاجتماعية بالجهة، وقد تحول الوفد البرلماني إلى مركز رعاية المسنين وإلى مدرسة علوم التمريض وإلى وحدة الأغلبة، كما زار الوفد المستشفى الجامعي ابن الجزار.

23 فيفري 2018 :

الجلسات العامة

17 فيفري 2018

خصصت هذه الجلسة لتوجيه أسئلة شفاهية إلى وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة من قبل النواب السادة نعمان العش وشفيق العيادي ومراد الحمايدي.

وقد طرح النائب نعمان العش سؤالاً شفهياً يتعلق بعدم إستغلال المقاسم الصناعية التي وفّرتها الدولة وتغيير صبغتها. في الرابط التالي سؤال النائب وإجابة وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

<http://bit.ly/2FBFgrO>

وتطرق النواب الى موضوع العجز في الميزان التجاري وعلاقته بالمبادلات مع الاتحاد الأوروبي ومشروع القاعدة التجارية الطازجة بولاية زغوان المعطل منذ سنة 2014.

وطرح النواب أسئلة حول سوء التصرف المالي والإداري بالمعهد الوطني للإحصاء حسب ما تم نشره في تقرير دائرة المحاسبات الخاصة بالمدة المتراوحة بين سنة 2010 و 2015 وحول سبب تعطيل دراسة مشروع جنان مجردة.

من جهة أخرى، طرح النائب شفيق العيادي سؤالاً شفافياً يتعلق بتفعيل المنطقة الصناعية بصفاقس وتوسيعها، وتطرق إلى موضوع الأنشطة الملوثة والغازات السامة والمسرطنة في المنطقة والنتيجة عن مصنع السياب:

<http://bit.ly/2Dj8TfM>

كما قدم النائب مراد الحمايدي سؤالاً شفافياً يتعلق بضعف إنتاج شركة إسمنت أم الكليل وخطة الوزارة لإنقاذ الشركة:

<http://bit.ly/2FLJoJo>

وطرح النائب مراد الحمايدي سؤالاً ثانياً يتعلق بوضعية شركة الخزف التونسي بتاجروين:

<http://bit.ly/2DjNO4K>

24 فيفري 2018

خصّصت هذه الجلسة لاجراء حوار حول مجالات الصحة والتجارة والتنمية والاستثمار والتعاون الدولي مع الوزراء المعنيين بهذه القطاعات.

وقد طرح النواب جملة من الأسئلة تعلق بمواضيع عديدة منها المرفق العمومي للصحة بجهة قفصة وأسباب تعطّل مراجعة القانون المتعلق بتنظيم المهن الصيدلانية وتنظيم استغلال صيدليات البيع بالتفصيل وأسباب عدم مراجعة المنظومة القانونية الخاصة بالمترشحين الداخليين في الطب.

الأكاديمية البرلمانية

في اطار الانفتاح وتعميق النظر:

مشروع قانون هيئة الاتصال السمعي البصري محور يوم دراسي

تعزيزاً لجهود النواب في دراسة مشروع القانون المتعلق بهيئة الاتصال السمعي البصري وتكريساً للمقاربة التشاركية التي يتبناها مجلس نواب الشعب في وضع الأطر القانونية ومناقشة المسائل ذات الأهمية، نظمت الأكاديمية البرلمانية بمبادرة من لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية وبالتعاون مع مكتب مجلس أوروبا في تونس يوماً دراسياً حول الاطار التشريعي المتعلق بهيئة الاتصال السمعي البصري وحرية الاعلام، وذلك بحضور السيد المهدي بن غربية وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والسيد وليام ماسولين رئيس مكتب مجلس أوروبا في تونس، وعدد من ممثلي المنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني ومن اعضاء مجلس نواب الشعب. وقد أتاح هذا اليوم البرلماني المجال للتطرق لمختلف وجهات النظر المتعلقة بالهيئة، كما تمّ بالأساس مناقشة ضمانات استقلال الهيئة ومهامها وصلاحياتها والشروط الضامنة لممارسة مهامها بفعالية، الى جانب التطرق الى مسألة ضمانات حرية التعبير وحرية الاعلام.

